تقرير الرئيسين المشاركين: إدوينا لويس وأنتوني كاكوزا – فريق الخبراء المخصص المعني بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. مستمد من اجتماع يوم الأحد 26 فبراير 2023

كان الهدف العام لفريق الخبراء المخصص المعني بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، حسبما هو مبين في ولاية اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور (لجنة المعارف)، هو معالجة قضايا قانونية وسياسية وتقنية محددة في أربعة مجالات رئيسية:

أ) القانون العرفي
ب) الإجراءات الشكلية
ج) المعاملة الوطنية
د) التعاون عبر الحدود

قدمت مذكرة المعلومات الأساسية الموضوعية الواردة في الوثيقة WIPO/IPTK-TCES/GE/23/2 بعض المعلومات الأساسية، بالإضافة إلى أسئلة ومهام لتوجيه فريق الخبراء المخصص عند النظر في القضايا المذكورة أعلاه.

فيما يتعلق بالقانون العرفي، بدأ الفريق المخصص بتبادل أمثلة على العلاقة بين ممارسات القانون العرفي وقانون الملكية الفكرية في نطاق ولاياتهم القضائية. وتم التأكيد على ضرورة توخي الحذر في فهم مصطلح "القانون العرفي" واستخدامه. وقدّر أن القانون العرفي داخل كل منطقة أو إقليم معين هو جزء من مصادر القانون ويحدد حقوق ومسؤوليات أفراد المجتمع في الجوانب الهامة من حياتهم وثقافتهم ورؤيتهم للعالم. وينبغي احترام هذه التعددية في التقاليد القانونية المعمول بها.

وبشكل عام، أجمع الفريق على أن القانون العرفي له مكان في النصوص، وينبغي السماح له بالتعايش مع القانون المكتوب بدلاً من أن يحتل مكانه الأخير أو يطغى عليه. وينبغي أن ينص النص على معايير دنيا بشأن كيفية وصول الغير إلى المعارف التقليدية/أشكال التعبير الثقافي التقليدي بما يتفق مع القوانين العرفية القائمة. ورغم أنه لا يُتوقع من الأعضاء غير المنتمين إلى المجتمع معرفة العادات القائمة لكل مجتمع، ينبغي للغة النص أن تقدم إرشادات بشأن شكل من أشكال العناية الواجبة أو الامتثال القانوني للمعايير العرفية لتمكين الوصول إلى المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، مع اليقين الإجرائي في مثل هذه اللغة.

فيما يتعلق بمسألة الإجراءات الشكلية، دار النقاش العام حول فكرة أن الإجراءات الشكلية تسهل عملية التمتع بالحقوق في المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وعلى هذا النحو، لا ينبغي اعتبارها شرطاً لحماية المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي.

ومن ثم، فقد تردد في فريق الخبراء أنه لا ينبغي أن تكون هناك أية إجراءات شكلية مطلوبة في الاعتراف بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي القائمة رغم أنه قد يستحسن وجود شكليات في المتطلبات الإدارية لذات الموضوع.

وفيما يتعلق بمسألة المعاملة الوطنية، فكّر الخبراء في الجوانب العملية أو انعدامها، لتحمل التزام قسري على طرف أجنبي بالالتزام بالمعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي لبلد آخر؛ أو أن يكون لهذا الطرف الأجنبي الحق أيضاً في حقوق المعارف التقليدية/أشكال التعبير الثقافي التقليدي التي تتمتع بها الشعوب الأصلية المحلية.

وأشير إلى أن التعبير عن مسألة المعاملة الوطنية، في سياق المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، يمكن أن يكون أمراً في غاية التعقيد، لا سيما في سياق قانوني قد لا يشمل إجراءات شكلية. ولذلك، ينبغي في التركيز على المعاملة الوطنية النظر فيها مع الرجوع إلى الغرض من النص بأكمله، بدلاً من قسم معين من النص.

وأعرب عن رأي مفاده أن بالإمكان أن تتكفل "سلطة مختصة" في دولة عضو بمبدأ المعاملة الوطنية، واتفق على هذا الرأي. ولوحظ بشكل قاطع أن مبدأ المعاملة الوطنية يجعل الدول الأعضاء تقر بحصول الأجانب على نفس مستوى الحماية الممنوح للسكان المحليين في حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي حينما تستوفى شروط الحماية، مثل الأهلية

كمستفيد. وفي بعض النواحي التي لا يكون فيها مبدأ المعاملة الوطنية قابلاً للتطبيق، يمكن أيضًا النظر في التعاون عبر الحدود بين الدول، إلى الحد الذي ينطبق وعلى أساس كل حالة على حدة، بالنظر إلى ما يتعلق بالتعاون عبر الحدود. وينبغي أيضاً مراعاة مصالح الدول الأعضاء التي قد لا يكون فيها أفراد من الشعوب الأصلية.

فيما يتعلق بالتعاون عبر الحدود، تفكر الفريق بالمشهد التاريخي للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في أجزاء مختلفة من العالم. وتم النظر في الأحكام المتعلقة بالتعاون عبر الحدود في القسم 4.5 من بروتوكول سواكوبماند الذي اعتمدته المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية بشأن حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الفولكلوري، وكذلك المادة 11 من بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي.

وتوصل الفريق إلى توافق في الآراء بشأن الحاجة إلى وجود بند بشأن التعاون عبر الحدود مع توجيه من البنود المذكورة. ومع ذلك، نُصح بأن على الدول الأعضاء المختلفة التشاور مع بعضها البعض من خلال السلطات المختصة في كل منها قبل المطالبة بملكية المعارف التقليدية/أشكال التعبير الثقافي التقليدي.